المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي

رسول احمد حسن

Criminal liability for artificial intelligence damages

الكلمات الافتتاحية:

المسؤولية الجنائية-الاضرار-الذكاء الاصطناعي-الشخصية المعنوية

Keywords:

Criminal liability - damages - artificial intelligence - legal personality

Abstract

The research focuses on the topic of criminal liability resulting from damages caused by artificial intelligence by highlighting the impact of damages caused by artificial intelligence and its use by natural or legal persons in light of criminal law and explaining how traditional legislations that are not updated deal with pursuing these damages and the developments that have occurred and witnessed scientific development in the world, by addressing the nature of criminal liability arising from artificial intelligence technologies and the resulting damages, as it should be noted that the legislator's mission is to pursue the legislative developments that occur, especially since the world has shown clear interest in artificial intelligence technologies, and from here the research focuses on discussing and analyzing the opinions of criminal jurisprudence on the possibility of granting a legal person to artificial intelligence entities, and in return, if this legal status is

granted, do the provisions of Article 80 of the Iraqi Penal Code No. (111) of 1969 apply, which dealt with the provisions of criminal liability of the legal person on artificial intelligence, and can the responsibility of the owner or manufacturer be raised for crimes arising from damages caused by artificial intelligence technologies? Can artificial intelligence itself be questioned through the crimes it commits? Especially since it is capable of performing actions independently of the owner or manufacturer. Accordingly, in this section, we will focus on stating the criminal liability for damages arising from artificial intelligence in light of traditional legislation and reading some of the legislation in force in some countries in preparation for coming up with some recommendations or solutions that may benefit the legislator in this field.

الملخص

يركز البحث في الخوض في موضوع المسؤولية الجنائية الناجمة عن اضرار الذكاء الصناعي وذلك عبر تسليط الإشارة على اثر الاضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي واستخدامه من قبل الاشخاص الطبيعية او المعنوية في ضوء القانون الجنائي وبيان كيفية تعامل التشريعات التقليدية غير المحدثة لملاحقة هذه الاضرار والتطورات التي حصلت وشهدها التطور العلمي في العالم, وذلك من خلال التطرق لبيان ماهية المسؤولية الجزائية الناشئة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي والاضرار الناجمة عنه, وكذلك بيان اهم المخاطر التي تنشأ عنه مع بيان هل ان النصوص التشريعية النافذة عاجزة عن الإحاطة بأضرار الذكاء الاصطناعي, وهل ان التشريع الذي سيتم تشريعه في هذا المجال او المقترح الذي سيتم وضعه كفيلاً بمعالجة هذه الاضرار, وعليه فانه يقتضي القول في أن البحث في هكذا موضوع يتصل به الذكاء الاصطناعي بما ينبغي الاشارة الى ان المشرع مهمته هي ملاحقة التطورات التشريعية التي تحصل خاصة وان العالم ابدى اهتماما واضحا لك تقنيات الذكاء الاصطناعي, ومن هنا فانه يركز البحث في مناقشة وتحليل اراء الفقه الجنائي في امكانية منح الشخص المعنوي لكيانات الذكاء الاصطناعي, وبالمقابل فاذا منح هذه الصفة القانونية هل تنطبق

احكام المادة ٨٠ من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ التي عالجت احكام المسؤولية الجزائية الشخص المعنوي على الذكاء الاصطناعي وهل يمكن اثارة مسؤولية المالك او المُصنع عن الجرائم الناشئة عن اضرار تقنيات الذكاء الاصطناعي؟ وهل يمكن مسائلة الذكاء الاصطناعي نفسه من خلال الجرائم التي يرتكبها؟, خاصة وأنه قادر ذاتياً على القيام بالتصرفات بشكل منفرد عن المالك أو المُصنع, وعليه فإننا في هذا المبحث سنركز على بيان المسؤولية الجنائية للأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي في ظل التشريعات التقليدية وقراءة بعض التشريعات النافذة لبعض الدول تمهيداً للخروج وبعض التوصيات او الحلول التي قد تنفع المشرع في هذا المجال .

المقدمة

اولاً: التعريف بموضوع البحث

لقد تم استخدام الذكاء الاصطناعي او الروبوتات التي تم صنعها من قبل الانسان في نواحي متعددة في مجالات الحياة المتنوعة, وتزايد استخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الطبية والأمنية والعلمية المختلفة في حياة الانسان, وقد تسببت هذه الاستخدامات في ظهور مشاكل متعددة في مجال التشريعات الجزائية للدول اذ ان من اهم الافكار التي اثارها هذا الموضوع في ظل القانون الجنائي, وفيما يتعلق بمسائل الذكاء الاصطناعي وعلى وجه الخصوص السيارات ذاتية القيادة وبيان ماهيه مسؤوليتها الجنائية فيما لو حصل حادث مروري في وضع القيادة ذاتية القيادة الالية وعليه فقد دأب الفقه الجنائي على تحديد الاسس القانونية لبيان المسؤولية الجنائية لأضرار الذكاء الاصطناعي في مسائل متعددة وقد ركزوا في بادئ الامر على فهم ماهية المسؤولية الجنائية في نظامها التقليدي وفيما اذا كانت تنسجم مع الذكاء الاصطناعي؟, وايضا يتم البحث والتناول في حالة ما ارتكبت الجرائم في ظل ذكاء الاصطناعي فمن المسؤول جنائيا عنها؟, وهل يمكن ارجاع المسؤولية الجنائية الى المسؤولية الجنائية التقليدية الواردة في قانون العقوبات التي تخاطب الانسان -الشخص الطبيعي- الى تطبيقها على الذكاء

الاصطناعي ام الى قواعد جديدة للمسؤولية الجنائية؟, وهذا البحث في حقيقته انما يعتمد على اسلوب التحليل لبيان مبادئ المسؤولية الجنائية, هل انها تخضع المبادئ المسؤولية الجنائية التقليدية ام ترجع الى تنظيم تشريعي جديد .

ثانياً: اهمية البحث

يمكن بيان اهمية الدراسة في النواحي الاتية :

١-بيان أن المسؤولية الجنائية الناشئة عن اضرار الذكاء الاصطناعي مختلفة عن المسؤولية الجنائية بمعناه التقليدي, ذلك أن مناقشة مسؤولية الوكلاء الاصطناعيين الجدد تؤدي إلى وجهات نظر جديدة حول مسؤولية الوكلاء, وعلى هذا النحو، يطرح البحث أسئلة تجد إجاباتها في اراء الفقه الجنائي حول ما هو إنساني وما ليس كذلك، وفي النهاية، حول ما هو صحيح وما هو خطأ.

٢-بيان أن إن الذكاء الاصطناعي يحدث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك المشهد القانوني، ومع انتشار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد، تنشأ أسئلة حول تأثيرها المحتمل على المسؤولية الجنائية.

٣- بيان مفهوم الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى أطر قانونية تتناول مسؤوليات مطوري الذكاء الاصطناعي ومشغليه ومستخدميه, بالإضافة إلى ذلك، يسلط البحث الضوء على أهمية خصوصية البيانات والأمان في سياق الأنشطة الإجرامية التي يقودها الذكاء الاصطناعي, إذ يمكن للجناة استغلال خوارزميات الذكاء الاصطناعي لحصاد البيانات الشخصية وإساءة استخدامها، مما يستلزم قوانين حماية البيانات القوية لحماية حقوق خصوصية الأفراد .

ثالثاً: اشكالية البحث

ان الخوض في موضوع المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي يثير عدد من النقاط ذات الاشكالية التي تستوجب وضع المقترحات اللازمة لبحثها وهو ما يسعى البحث للإجابة عنها من خلال طرحها في النقاط الاتية :

١-عدم وجود اساس قانوني صريح يشير الى انعقاد المسؤولية الجنائية الناشئة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي ؟ .

٢-وجود بعض المشاكل الناجمة عن تبعية برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي, هل يمكن اخضاعها لمالكها؟, أم لُمصنعها؟, وفي جهة أخرى هل أنها تمتلك شخصية معنوية؟.

رابعاً: منهجية البحث : لغرض الخوض في موضوع المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي فانه ينبغي اتباع المنهج التحليلي لآراء الفقه الجنائي وكذلك بعض التشريعات المتوافرة الصادرة بهذا الشأن وذلك للوقوف على رفع بعض الاشكاليات التي تعتري تنظيم هذه المسؤولية .

خامساً: هيكلية البحث: لغرض الخوض في موضوع المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي فإننا نقسمه الى مبحثين, نبين في المبحث الاول مفهوم المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي, أما المبحث صور المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي وآثارها, ونختم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والمقترحات .

المبحث الأول : مفهوم المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : قرر المشرع العراقي قواعد المسؤولية الجزائية من المادة (٦٠-٦٦) في قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ ولكون هذه المواد تتعلق بوضع القواعد العامة لفهم هذه المسؤولية فانه يقتضي أن يتم بيان مفهوم المسؤولية الجنائية عند عرض موضوعٍ معين كونه يتصل بمفهومٍ خاص, وفي هذا المبحث نبين مفهوم المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي في مطلبين, نبين في المطلب الاول تعريف المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي, الى المطلب الثاني فنخصصه لبيان مبررات المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي وأساسها القانوني .

المطلب الأول : تعريف المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : لغرض الوقوف التفصيلي على تعريف المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي فإننا نقسم هذا المطلب في فرعين, نبين في الفرع الاول معنى المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي, أما الفرع الثاني فنخصصه لبيان خصاص المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي .

الفرع الأول : معنى المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : لا شك في أن المسؤولية الجنائية تحظى بأهمية كبيرة وهامة من بين الافكار التي نظمها الفكر والمدارس الفقهية الكبرى في القانون الجنائي[١], ويمكن إرجاع هذه الأهمية إلى أن المسؤولية الجنائية يبنى عليها العديد من الآثار القانونية في حال أن توافرت أو أنها قد انتفت على حدٍ سواء[٢], وفي سياقٍ آخر فلم تقم التشريعات الجنائية ومن بينها التشريع العراقي لتعريف المسؤولية الجنائية تاركة أمر ذلك المنحى للفقه الجنائي، واكتفت في نصوصها القانونية برفع المسؤولية الجنائية واخضاعهم للنص العقابي عن فاقدي الإدراك أو الإرادة، كحالة المجنون والصغير غير المميز والمكره لعدم توافر الأهلية اللازمة المحددة بالنص التشريعي, التي تعد ركيزة رئيسة لقيام المسؤولية الجنائية[٣], الا ان الفقه قد عرفها بتعاريف متعددة، فقد عُرفت على أنها الالتزام بتحمل الاثار القانونية المترتبة على توافر أركان الجريمة، وموضع هذا الالتزام الجزائي فرض عقوبة أو تدبير احترازي حددهما المشرع الجزائي في حالة قيام مسؤولية اي شخص، وعُرفت كذلك على أنها مجموعة الشروط التي تنشئ عن الجريمة لوما شخصياً موجهاً ضد الفاعل، وهذه الشروط تظهر الفعل من الناحية القانونية على انه تعبير مرفوض لشخصية الفاعل[٤] . وفي مجال بحثنا في شأن المسؤولية الجنائية الناشئة عن اضرار الذكاء الاصطناعي فقد تم تناولها من قبل الفقه القانوني بين معرفٍ وبين من عزف عن ذلك, فمن عرفها وجد بأنها ارتكاب جرائم متنوعة وعلى كافة الاصعدة[٥], كما وتم تعريفها على أنها تحمل الاثار القانونية المترتبة على اضرار جرائم الذكاء الاصطناعي[٦], يتحصل من هذا التعريف انه قد عرفه بالاتساق مع التعريف العام للمسؤولية الجزائية التي يُراد بها الاسناد الى الفعل المرتكب من قبل المتهم الذي يخالف قاعدة قانونية آمرة .

مما تقدم نستخلص الاتي :

١-لا يوجد تعريف قانوني لموضوع بحثنا وذلك لعدم وجود تشريعات نافذة في ظل التشريع العراقي تنظم الذكاء الاصطناعي وان حصلت وان صدرت مثل هذه

التشريعات فهي لا تعدو أن تكون تنظيمية فحسب ولا تنصرف لتعريف المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي .

٢-لايوجد تعريف قضائي لموضوع بحثنا ذلك لان القضاء لم يتعرض لدعوى قد تم تحريكها من قبل الاشخاص الطبيعية او المعنوية بشأن الاضرار الناجمة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي .

الفرع الثاني : خصاص المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : ان المعنى المتقدم لفهم المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي يفرز مجموعة من الخصائص التي نوردها على النحو الاتي :

١-مرونة معنى الذكاء الاصطناعي : يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه كل ما لا يستطيع الكمبيوتر فعله اليوم, وهو مصطلح يتم استخدامه عندما تكون فكرة ابتكار الذكاء الاصطناعي جديدة، أو تبدو مستحيلة، فيشار إليها باسم الذكاء الاصطناعي, ولكن بمجرد أن يصبح أمرًا شائعًا، فإنه يعد مجرد برنامج آخر - حتى عندما يستمر في تحقيق نفس محاكاة عمليات التفكير البشري التي كان يفعلها دائمًا, فكر في البحث باللغة الطبيعية: لقد كان تقدمًا تكنولوجيًا هائلاً ولكنه اليوم مدمج في معظم قواعد البيانات وأدوات البحث. لم يعد البحث باللغة الطبيعية يسمى "AI" بعد الآن؛ إنه أمر متوقع ببساطة[٧]. وفي ظل التشريع العراقي فلا يوجد تعريف للذكاء الاصطناعي لعدم وجود تشريعٍ خاصٍ به, وقد تم إدخال الذكاء الاصطناعي في أجسام الروبوتات التي يصنعها الإنسان، ويتزايد دور الروبوتات ذات التطبيقات العسكرية والطبية المختلفة وغيرها في حياة الإنسان التي تسببت هذه القضية في مشاكل ومعوقات متعددة في مجال القوانين الجزائية للدول[٨], ذلك أن من أهم قضايا القانون الجنائي المتعلقة بالذكاء الاصطناعي هي مسألة وضع المحددات القانونية لمفهوم الذكاء الاصطناعي غير المحدد وذلك لتقنين قواعد المسؤولية الجنائية للجرائم الناشئة عن استخدامها من قبل الافراد .

٢-النسبية : لأنظمة الذكاء الاصطناعي دور كبير في اتخاذ القرارات التي تؤثر على الإنسان في العصر الحالي[٩]، إلا أنها لا تزال تعاني من عدة نقائص أهمها عدم قدرة

العنصر البشري على فهم آلية عمل هذه الأنظمة والأسس التي يقوم عليها أساس القرار، كما أن الغموض يجعل من المستحيل إسناد المسؤولية والسيطرة على التحيزات المحتملة للذكاء الاصطناعي، ومن ثم تم وضع معايير دولية ووطنية لمواجهة النتائج السلبية، ومن أهم المعايير الدولية توصيات منظمة اليونسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، أما على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، فأساس هذا التفسير الصحيح في دستورها، وفي قانون الإجراءات المدنية وقانون دائرة دبي الذكية رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، والذي صدر بهدف تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣-غير منظمة تنظيماً تشريعياً متكاملاً : في عصر الذكاء الاصطناعي، من الضروري ليس فقط تحديد مدى حماية المعلومات الشخصية وحدود استخدامها العقلاني من قبل أشخاص آخرين في التشريعات الوطنية، وتحسين خوارزميات البيانات وإنشاء لجنة أخلاقية للسيطرة على المخاطر، ولكن أيضًا تحديد المسؤولية الدقيقة (بما في ذلك المسؤولية الجنائية) عن الانتهاكات المتعلقة بوكلاء الذكاء الاصطناعي[١٠]، وعملياً فانه يمكن تقسيم جرائم الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة أنواع، وهي الجرائم التي يمكن تنظيمها بالقوانين الجنائية الحالية؛ الجرائم التي يتم تنظيمها بشكل غير كافٍ بالقوانين الجنائية الحالية؛ الجرائم التي لا يمكن تنظيمها بالقوانين الجنائية الحالية.

٤-انها ذي طابع مزدوج بين الشخصية والموضوعية : يتوجب أن يتم الاعتماد في حل مشكلة المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي على قدرة وكيل الذكاء الاصطناعي على التأثير على قدرة الإنسان على فهم الخطر العام المتمثل في ارتكاب الفعل وتوجيه نشاطه أو إغفاله[١١]. إذا اندمجت الآلة مع فرد، لكنها لا تؤثر على قدرته على التعرف أو اتخاذ القرارات. في هذه الحالة، يكون الفرد عرضة للمقاضاة. إذا أثرت الآلة جزئيًا على قدرة الإنسان على التعرف أو اتخاذ القرارات. في هذه الحالة، يجب محاكمة المهندسين والمصممين ووحدات التجميع وفقًا لمبدأ المسؤولية

الصارمة نسبيًا. في حالة دمج آلة الذكاء الاصطناعي مع فرد والتحكم في قدرته على التعرف أو اتخاذ القرارات، فيجب إطلاق سراح الفرد من الملاحقة الجنائية.

المطلب الثاني : مبررات المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي وأساسها القانوني : بفعل التقدم العلمي الذي حصلت في المعارف والعلوم فقد اقتضى الامر ان يتم تجريم كافة الجرائم التي تصدر من قبل الذكاء الاصطناعي ووضع الاساس القانوني له, وعليه ولغرض بيان ذلك فإننا نبين هذا المطلب على فرعين, نبين في الفرع الاول مبررات المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي, أما الفرع الثاني فنخصصه لبحث الاساس القانوني للمسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول : مبررات المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : إن التقدم التكنولوجي والابتكار في العالم الحاضر هو في نمو تقني وبشكل دائم ويخلقان حقائق قانونية جديدة بحيث لا يكون لدى الدولة حلول مسبقة، لأن المسائل التنظيمية الملائمة لموائمة التطورات التقنية مع القواعد القانونية التي سيتم إنشاؤها في سياقات قانونية أخرى مختلفة جدًا عن التشريعات النافذة, اذ أنها تواكب هذه التطورات جوانب ومخاطر جديدة - جوهرية تتعلق بطبيعتها وخصائصها وقدراتها على انتهاك المصالح المحمية، بما في ذلك العوامل الخارجية، وخاصة المرتبطين باستخدامها، والحاجة إلى التواصل والتفاعل مع تقنيات أخرى، والتي ينبغي تحديدها بشكل مناسب وقيم والإدارة[١٢]. مع تقدم القرن، سيصبح الذكاء الاصطناعي حاضرًا بشكل متزايد، ليس فقط في حياتنا اليومية ولكن أيضًا في المرافق العامة المختلفة باستخدام كل من النهجين النظري والعملي للذكاء الاصطناعي، وقد دأب الفقه القانوني على تحليل من قد يتحمل المسؤولية المحتملة عن الجرائم المرتكبة "بواسطة" أو "من خلال" أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومن ناحية أخرى، فحص الدعم المحتمل الذي يمكن أن تقدمه هذه التشريعات في المحكمة كأدوات لتقييم احتمالية عودة الجناة إلى ارتكاب الجرائم[١٣]. إن أنظمة الذكاء الاصطناعي هي المتسببة عن أي نشاط إجرامي قد يحدث، وعليه فإن الهدف من بحوث الفقه

القانوني الحديث هو التحقيق في المسؤولية الجنائية لأشخاص مختلفين "وراء" تفعيل الذكاء الاصطناعي, من وجهة نظر بحتة، فإن الغرض من كل هذه المحاولات الفقهية هو التركيز على الأسباب المحتملة للمسؤولية الجنائية، بما في ذلك المسؤولية الجنائية عن الإهمال وكذلك الاستخدام الإهمال للنظام الذكي, من وجهة نظر عملية، فإن الهدف هو التحقيق في مجال نموذجي للمسؤولية عن هذه الجرائم[١٤] . تسعى أبحاث الذكاء الاصطناعي والتنظيم إلى موازنة فوائد الابتكار مع أي أضرار محتملة أو تعطيل للمصالح المحمية ومع ذلك، فإن إحدى العواقب غير المقصودة للارتفاع الأخير في أبحاث الذكاء الاصطناعي هي إعادة توجيه تقنيات الذكاء الاصطناعي لتسهيل الأعمال الإجرامية، والتي يطلق عليها جرائم الذكاء الاصطناعي, إن جرائم الذكاء الاصطناعي ممكنة نظريًا بفضل التجارب المنشورة في أتمتة الاحتيال الموجه لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى مظاهرات التلاعب بالأسواق المحاكاة التي يقودها الذكاء الاصطناعي, ومع ذلك، نظرًا لأن جرائم الذكاء الاصطناعي لا تزال مجالًا جديداً نسبيًا ومتعدد التخصصات بطبيعته - يمتد من الدراسات الاجتماعية القانونية إلى العلوم الرسمية - فهناك القليل من اليقين بشأن الشكل الذي قد يبدو عليه مستقبل جريمة الذكاء الاصطناعي[١٥]. وقد يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً متزايد الأهمية في الأعمال الإجرامية في المستقبل. وتُعرَّف الأعمال الإجرامية هنا بأنها أي فعل (أو إغفال) يشكل جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي المقارن، ويتم توفير دليل على "جرائم الذكاء الاصطناعي" من خلال استخدم الذكاء الاصطناعي كأداة لإقناع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بالنقر فوق روابط التصيد الاحتيالي داخل الرسائل المنتجة بكميات كبيرة, ولأن كل رسالة تم إنشاؤها باستخدام تقنيات التعلم الآلي المطبقة على سلوكيات المستخدمين السابقة وملفاتهم الشخصية العامة، فقد تم تصميم المحتوى لكل فرد، وبالتالي تمويه النية وراء كل رسالة, وإذا نقر الضحية المحتملة على رابط التصيد الاحتيالي وملأ نموذج الويب اللاحق، فإن المجرم (في ظروف العالم الحقيقي) سيحصل على معلومات شخصية وخاصة يمكن استخدامها

للسرقة والاحتيال, وقد تؤثر الجريمة التي تغذيها الذكاء الاصطناعي أيضًا على التجارة, كما يمكن القيام بمحاكاة السوق ووجدوا أن وكلاء التداول يمكنهم تعلم وتنفيذ حملة "مربحة" للتلاعب بالسوق تتألف من مجموعة من الأوامر الزائفة الخادعة. ولتوضيح بعض المعلومات حول المعرفة والفهم الحاليين للجرائم الناشئة عن اضرار الذكاء الاصطناعي، نبين الاتي :

أ-من يرتكب الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي؟ على سبيل المثال، عميل بشري؟ عميل اصطناعي؟ كلاهما؟ .

ب-ما هي الجرائم الناجمة عن الذكاء الاصطناعي؟ أي هل هناك تعريف ممكن؟ على سبيل المثال، هل هي جرائم تقليدية تُرتكب بواسطة نظام الذكاء الاصطناعي؟ هل هي أنواع جديدة من الجرائم؟ .

ح-كيف تُرتكب الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي؟ (على سبيل المثال، هل هي جرائم تستند عادةً إلى سلوك محدد أم أنها تتطلب أيضًا وقوع حدث محدد، من أجل إنجازها؟ هل تعتمد على المجال الجنائي المحدد؟) .

هذه الاسئلة التي ينبغي أن تتم الاجابة عنها من أجل تصميم أي سياسات وقائية أو مخففة أو علاجية. تحدد الإجابة على هذه الاسئلة المجالات المحتملة للذكاء الاصطناعي وفقًا للأدبيات، والمخاوف الأكثر واقعية التي تتقاطع مع مجالات الذكاء الاصطناعي, كما يوفر التحليل المقترح أيضًا الأساس للبحث المستقبلي حول طبيعة الذكاء الاصطناعي والتهديدات الإجرامية الحالية والمتوقعة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي. في الوقت نفسه، فإن الفهم الأعمق للتهديدات الفريدة والمحتملة للذكاء الاصطناعي من شأنه أن يسهل التحليلات الجنائية في تحديد كل من المعايير لإسناد المسؤوليات عن الجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي والطرق المحتملة التي قد ترتكب بها أنظمة الذكاء الاصطناعي الجرائم[١٦]، أي ما إذا كانت هذه الجرائم تعتمد على سلوك محدد للنظام أو على وقوع حدث محدد. كل ما تقدم يستوجب من المشرع العراقي اصدار تشريع مستقبل للذكاء الاصطناعي تحسباً للجرائم التي تنشأ عنه ورعاية للمصالح المحمية التي يهددها .

الفرع الثاني : الاساس القانوني للمسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي:

في أبريل ٢٠٢١، اقترحت المفوضية الأوروبية أول إطار تنظيمي للاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي. وتقول إن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يمكن استخدامها في تطبيقات مختلفة يتم تحليلها وتصنيفها وفقًا للمخاطر التي تشكلها على المستخدمين. ستعني مستويات المخاطر المختلفة مزيدًا أو أقل من التنظيم, وفر قانون الذكاء الاصطناعي (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ١٦٨٩/٢٠٢٤ التي تضع قواعد منسقة بشأن الذكاء الاصطناعي) لمطوري الذكاء الاصطناعي ومستخدميه متطلبات والتزامات واضحة فيما يتعلق باستخدامات محددة للذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، تسعى اللائحة إلى تقليل الأعباء الإدارية والمالية على الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم[١٧]. إن قانون الذكاء الاصطناعي هو جزء من حزمة أوسع من التدابير السياسية لدعم تطوير الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة، والتي تشمل أيضًا حزمة ابتكار الذكاء الاصطناعي والخطة المنسقة بشأن الذكاء الاصطناعي. وتضمن هذه التدابير معًا سلامة وحقوق الأشخاص والشركات الأساسية عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي. كما تعمل على تعزيز الاستيعاب والاستثمار والابتكار في الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي[١٨].

كما يعد قانون الذكاء الاصطناعي أول إطار قانوني شامل على الإطلاق بشأن الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم. والهدف من القواعد الجديدة هو تعزيز الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة في أوروبا وخارجها، من خلال ضمان احترام أنظمة الذكاء الاصطناعي للحقوق الأساسية والسلامة والمبادئ الأخلاقية ومعالجة مخاطر نماذج الذكاء الاصطناعي القوية والمؤثرة للغاية[١٩]. وفي ظل التشريعات العربية فلم يصدر تشريع مختص بذلك سوى من قبل المشرع الاماراتي الذي قرر اصدار قانون خاص وهو مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن المشروعات ذات الصفة المستقبلية الذي قرر في المادة (١) بأنه "... يُخول مجلس الوزراء بمنح ترخيص مؤقت لتنفيذ أي مشروع مبتكر قائم على تقنيات حديثة ذات صفة مستقبلية أو باستخدام الذكاء الاصطناعي ولا يوجد تشريع منظم له في الدولة، وذلك بهدف

إعداد تشريع منظم لنشاط المشروع في الدولة. وله في سبيل ذلك وضع الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لترخيص تلك المشروعات وتنفيذها، واستثنائه من أي تشريع اتحادي في الحدود التي تقتضي تنفيذ المشروع وذلك لفترة زمنية مؤقتة..." . وفي ظل التشريع العراقي فلم ينظم المشرع العراقي احكام هذه المسؤولية وفق قانونٍ خاص وعليه فان الامر سيكون محكوماً وفقاً لقواعد قانون العقوبات العراقي النافذ رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ والتشريعات ذات الصلة الاخرى .

المبحث الثاني : احكام المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : لقد تم إدخال الذكاء الاصطناعي في أجسام الروبوتات التي يصنعها الإنسان، ويتزايد دور الروبوتات ذات التطبيقات العسكرية والطبية المختلفة وغيرها في حياة الإنسان, وقد تسببت هذه القضية في مشاكل ومشاكل في مجال القوانين الجنائية للدول, إذ إن أهم موضوع في القانون الجنائي فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وخاصة السيارات ذاتية القيادة، هو مسؤوليتها الجنائية في حالة وقوع حوادث مرورية في وضع القيادة الأوتوماتيكية, ومن أجل تحديد أساس المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي, يجب علينا أولاً أن نبين من المسؤول أيضاً عندما ترتكب الجرائم بواسطة الذكاء الاصطناعي؟ وهل يمكن إرجاع أسس المسؤولية الجنائية التقليدية التي تخاطب الإنسان إلى الذكاء الاصطناعي؟, ولغرض بيان ذلك نقسمه على مطلبين, نبين في المطلب الاول اتجاهات المدارس الفقهية بشأن اقرار المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي, أما المطلب الثاني فنخصصه لبيان أطراف المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي .

المطلب الأول : اتجاهات المدارس الفقهية بشأن اقرار المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي لغرض بيان اتجاهات المدارس الفقهية بشأن اقرار المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي نقسم هذا المطلب على فرعين, نبين في الفرع الاول الاتجاه المُقر للمسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي, أما الفرع الثاني فنكرسه لتناول الاتجاه المُنكر للمسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي .

الفرع الأول : الاتجاه المُقر للمسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : وجدت الدراسات الفقهية الحديثة في اطار اقرار المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي أنه إذا تم استيفاء شروط معينة، فيمكن تحميل أي فرد أو شركة أو منظمة قانونية المسؤولية القانونية عن الأنشطة غير القانونية وذلك مع تقدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فان هناك حاجة إلى سبل انتصاف قانونية حالية لحماية المجتمع من المخاطر التي تشكلها, إذ يقدم القانون الجنائي الحالي مناهج مختلفة للتعامل مع مسؤولية الذكاء الاصطناعي، لكن مخاوف المسؤولية التي تولدها أنظمة الذكاء الاصطناعي تمتد إلى ما هو أبعد من القانون الجنائي التقليدي[٢٠].لقد تم انتقاد الاعتراف بالروبوتات كأشخاص قانونيين باعتباره حلاً معقدًا للغاية, ذلك أن الآثار المترتبة على النظرية والممارسة والسياسة تؤكد أن مسؤولية مراقبة وإدارة الذكاء الاصطناعي وعملياته تبدأ من لحظة استخدامه أو نشره, ذلك إن القانون الجنائي وتجريم السلوك لا يعالجان اشكالية المسؤولية الجنائية إلا على نطاق محدود، وينبغي النظر إلى مسؤولية المراقبة باعتبارها التزاما تجاه القانون[٢١] إن فكرة السلوك الإجرامي لأنظمة الذكاء الاصطناعي ليست جديدة. في الواقع، كان الخيال العلمي يتعامل لعقود من الزمان مع الروبوتات الناجم عن استخدامها اضرار تقع على البشر وتتولى السيطرة، أو مع الآلات التي تصاب بالخلل وتتصرف بشكل غير متوقع. ومع ذلك، لم يعد الأمر مجرد خيال علمي. أدى أحدث تطور في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على القيام بأفعال غير خاضعة للإشراف وغير متوقعة ومستقلة. يمكن للخوارزميات، من خلال تقنيات التعلم الآلي، أن تتعلم من أفعالها السابقة وتعلم نفسها أنماطًا جديدة من السلوك. ومن ثم، قد تسمح مثل هذه الأساليب بسوء السلوك الخوارزمي دون أي تدخل بشري[٢٢]. ولكن إذا "حدث خطأ ما" في نظام الذكاء الاصطناعي، فهل يجب اخضاع هذه المخالفات الى القانون الجنائي؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف؟ تمثل أنظمة الذكاء الاصطناعي اليوم نوعًا من "اختبار الإجهاد" لأطر المسؤولية الجنائية التقليدية القائمة على الإنسان, ومن هذا المنظور، تكتسب مسألة إسناد المسؤولية الجنائية إلى أنظمة الذكاء

الاصطناعي - "الذكاء الاصطناعي يتصرف بشكل سيء" - أهمية جديدة, ويركز الفقه القانوني على قضية المسؤولية الجنائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال التركيز على ما إذا كان هذا الإطار القانوني ضروريًا وممكنًا. اذ تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التصرف بطريقة يمكن اعتبارها عمومًا "إجرامية" في نظر المشرع ومع ذلك، وفي المستقبل، قد يطور البشر توقعات بسلوك متوافق مع المعايير من الآلات. قد لا يكون القانون الجنائي هو الإجابة الصحيحة للأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، على الرغم من أن تحميل أنظمة الذكاء الاصطناعي المسؤولية المباشرة قد يكون مفيدًا - إلى حد ما, ذلك إن حدوث الذكاء الاصطناعي ليس المرة الأولى التي يتعين فيها على نظرية القانون الجنائي التعامل مع التطورات العلمية الجديدة. ومع ذلك، فإن المناقشة حول المسؤولية الجنائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي مختلفة إلى حد ما, إذ إنها تأملية عميقة. بعبارة أخرى، فإن مناقشة مسؤولية الوكلاء الاصطناعيين الجدد تؤدي إلى وجهات نظر رائدة حول مسؤولية الوكلاء البشريين, وعلى هذا النحو، يمكن طرح أسئلة تجد إجاباتها في معتقدات المرء حول ما هو إنساني وما ليس كذلك، وفي النهاية، حول ما هو صحيح وما هو خطأ.

من خلال ما تقدم نستخلص الاتي :

أ- ان الذكاء الاصطناعي يمتلك الى حد ما امكانية اتخاذ القرار الذاتي دون مالكه او مصنعه او مستخدمه ذلك أن عملية صنع القرار في مجال الذكاء الاصطناعي تم اكتشافها عن طريق شريحة لتحقيق القيادة الذاتية الكاملة الى التعلم الذاتي من خلال خوارزمية ببساطة عن طريق مراقبة الطريقة التي يقود بها الإنسان.

ب-تأييداً لما تقدم ففي عام ٢٠١٩، في المجر، تم ارتكاب الجريمة الأولى بمساعدة الذكاء الاصطناعي، عندما تم محاكاة صوت رئيس تنفيذي لطلب إيداع عاجل بقيمة ٢٤٣ ألف يورو بين شركة كهرباء ومورد تم تصنيعه بالفعل.

الفرع الثاني : الاتجاه المُنكر للمسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي : مع استمرار تقدم الذكاء الاصطناعي وانتشاره على نحو متزايد، يجب إعداد القانون

الجنائي المستقبلي بشكل مناسب وتعديله بشكل محتمل لمعالجة التحديات المعقدة والفروق الدقيقة المرتبطة بالمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي بشكل فعال. وهذا يتطلب فحصًا دقيقًا للأطر القانونية الحالية وصياغة إرشادات محدثة تأخذ في الاعتبار الطبيعة الفريدة لأنظمة الذكاء الاصطناعي وعواقبها المحتملة من حيث المسؤولية الجنائية. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للمجتمع ضمان بقاء النظام القانوني مجهزًا تجهيزًا جيدًا لمعالجة أي جوانب جنائية ناشئة عن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي[٢٣]. يركز المنكرون على حقيقة مفادها أن معرفة الاحتمال الكبير جدًا بوجود خلف الذكاء الاصطناعي، وهو إنسان يتمتع بقدرة وإرادة حرة على اتخاذ القرار، فإن إمكانية ارتكاب الذكاء الاصطناعي لسلوك إجرامي أمر غير ممكن بشكل مباشر الا بواسطة توجيه الانسان، مع الأخذ في الاعتبار أن القيد الأكبر هو عدم قدرته على ذلك تحاكي المشاعر الإنسانية -على حد علمنا-، وعلى الرغم من وجود روبوتات تعتمد على الخلايا الجذعية قادرة على الإصلاح الذاتي -وهو ليس بالأمر الهين-، إلا أنها لم تتعلم سوى التعرف على المشاعر، بالنظر إلى هذه الحقيقة، فمن لن يكون لديهم مشاعر الذنب والشك ولن يعرفوا كيف يكذبون أو يتوبون، بحيث في هذا المستوى من التعلم العميق، أولاً وقبل كل شيء، يمكن برمجتهم لتنفيذ جميع أنواع السلوكيات أو الاتصالات أو الوصول أو ما يقرب من ذلك[٢٤]، أي سلوك ضار اجتماعياً عن بعد، بحيث أنه لو تمت برمجة أي ذكاء اصطناعي لارتكاب جرائم فمن المحتمل أن يرتكبها دون أي خطأ، على عكس المحاولات البشرية الفاشلة المعروفة، وثانياً يمكن أن يرتكبها بنفسه عن طريق برمجته. لتتعلم فقط من خلال رؤيتنا والقيام بعمل أفضل منا، دون أن يمثل ذلك شرطًا لا غنى عنه، حيث أنه كما هو موثق، يمكنها اتخاذ القرارات بنفسها دون أن يكون لها مرجع أو برمجة مسبقة لذلك.

من خلال ما تقدم نستخلص الاتي :

أ-على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي قادر على التفكير والقيام بما ترغب فيه البشرية - وهو احتمال مغرٍ ومثير - إلا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن هذا يشمل

أفضل أو أسوأ ما في البشرية، وذلك من خلال برمجته للسماح له بالتعلم، من خلال كونه محاكيًا للبشرية, لكنه ووفق هذا الاتجاه لا يمكن اسباغ المسؤولية الجزائية عليه دونما أن يمنح الشخصية المعنوية.

ب-على الرغم من عدم وجود إرادة حرة بالفعل في اتخاذ القرارات من قبل برامج الذكاء الاصطناعي، فإن خطر محاكاة تلك القدرة على اتخاذ قرارات سيئة أو خطيرة أو ضارة أو إجرامية تؤثر حتى على البشر أنفسهم لا يمكن تجنبه, تحويل أفضل أدواتنا التكنولوجية إلى سلاح يهاجم البشر ومن ثم يصيب المصالح المحمية .

المطلب الثاني: أطراف المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي: لغرض بحث أطراف المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي نقسم هذا المطلب على فرعين, نخصص الفرع الاول لمسؤولية المُصنع عن اضرار الذكاء الاصطناعي, أما الفرع الثاني فنبين فيه مسؤولية المالك او المستخدم عن اضرار الذكاء الاصطناعي .

الفرع الأول: مسؤولية المُصنع عن اضرار الذكاء الاصطناعي : يتم انتاج برامج الذكاء الاصطناعي من قبل شركات ذات طابع تقني فلو حصل وأن تم انتاج مركبة ذاتية القيادة تقود على الطريق. فجأة، تتحول إشارات المرور إلى اللون الأحمر ويركض أحد المشاة عبر الطريق. يقرر الذكاء الاصطناعي في السيارة الآن عن طريق الخطأ الاستمرار في القيادة ما يحدث بعد ذلك واضح. يحدث حادث ويصاب المشاة بجروح خطيرة. في هذه الحالات، تثار الأسئلة التالية: من يمكن تحميله المسؤولية إذا وقع حادث بسبب مركبة ذاتية القيادة؟ هل يجب تحميل الشركة المصنعة للسيارة المسؤولية أم السائق أو ربما المالك؟ . مثال آخر: تستخدم شركة برنامج ذكاء اصطناعي يتحقق من طلبات المتقدمين ويختار اختيارًا معينًا. يقرر الذكاء الاصطناعي الآن بشكل غير صحيح اختيار المتقدمين الذكور فقط وعدم اختيار المتقدمات الإناث, أو يقرر فقط للمتقدمين الذين ليس لديهم خلفية هامية وفنية مرة أخرى، يثار نفس السؤال: في هذه الحالات، هل يجب تحميل الشركة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي المسؤولية[٢٥]، أو بالأحرى الشركة المصنعة لبرنامج الذكاء الاصطناعي، إذا تم رفض

بعض المتقدمين بسبب هذا القرار؟ المثال التالي: ماذا يحدث بالفعل إذا كان التشخيص المدعوم بالذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية معيبًا وهذا يؤدي إلى علاج خاطئ من قبل الطاقم الطبي؟ ضد من يمكن للمريض رفع دعاوى المسؤولية؟ ضد الطبيب، ضد المستشفى أو بالأحرى ضد الشركة المصنعة للذكاء الاصطناعي؟ . تنشأ مسؤولية المنتج بموجب اجازة الانتاج الذي خولت له قانوناً في حالة وجود عيب، فان المنتج "المعيب" يوصف بأنه منتج لا يوفر الأمان الذي يحق للمستهلك توقعه، مع مراعاة جميع الظروف، إذ أنه يتضمن هذا، على سبيل المثال، عرض المنتج، والاستخدام الذي يمكن توقعه بشكل معقول أن يتم وضع المنتج فيه، والوقت الذي تم طرحه فيه للتداول، كما يجب تقييم العيب مع مراعاة "الوقت الذي تم فيه طرح المنتج للتداول"، وعليه فانه يعرف الفقه الضرر بأنه الوفاة أو الإصابة الشخصية أو تلف المنتج أو الممتلكات الأخرى. كما يركز الفقه القانوني على مفهوم العيب على توقعات المستهلكين المتعلقة بالسلامة إلى الضرر المادي، باستثناء الضرر المحتمل للخصوصية، أو عيوب الأمن السيبراني، أو المخاطر الأخرى التي قد تنشأ لمنتجات إنترنت الأشياء، كما يضيف اقتراح الفقه القانوني بأن "فقدان أو تلف البيانات التي لا تُستخدم حصريًا لأغراض مهنية" كفئات قابلة للتعويض من الضرر[٢٦].

وعليه فان مسؤولية المصانع تبقى منعقدة كونها المسؤولة عن برامج الذكاء الاصطناعي التي تتمتع بهذه الخاصية .

الفرع الثاني: مسؤولية المالك او المستخدم عن اضرار الذكاء الاصطناعي: مع انتشار الذكاء الاصطناعي، ينشأ سؤال مهم: من يتحمل المسؤولية عن الضرر المحتمل الناجم عن هذه التكنولوجيا؟ المستخدم، المطور، مالك الذكاء الاصطناعي، أو نظام الذكاء الاصطناعي نفسه؟

من خلال دراسة أمثلة القضايا القضائية في جميع أنحاء العالم، نفهم أن غالبية الدعاوى القضائية تتعلق حاليًا بانتهاكات أنظمة الذكاء الاصطناعي لحقوق الطبع والنشر. على سبيل المثال، هناك مثالان بارزان، ففي المملكة المتحدة، رفعت Getty Images دعوى قضائية ضد Stability AI بسبب مزاعم انتهاك حقوق الطبع

والنشر وحقوق قاعدة البيانات وانتهاك العلامة التجارية وإساءة استخدام السلع أو الخدمات الإعلانية. في الولايات المتحدة، تم رفع دعوى قضائية جماعية نيابة عن كتاب مشهورين، متهمين OpenAI بالاستخدام غير المصرح به لأعمالهم في تدريب روبوت الدردشة ChatGPT القائم على الذكاء الاصطناعي. من هذه الأمثلة، من الواضح أن الدعاوى القضائية تستهدف في المقام الأول الشركات الحائزة على الحقوق, لقد بُذلت جهود عالمية لتنظيم هذه القضية قانونيًا. على سبيل المثال، قدمت المفوضية الأوروبية مشروع توجيه بشأن مسؤولية الذكاء الاصطناعي. يهدف هذا المشروع إلى تسهيل تقديم المطالبات المتعلقة بالأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي . ستكون المحاكم قادرة على إجبار مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي على تقديم أدلة ذات صلة للمطالبين بشأن الأنظمة التي يُزعم أنها تسببت في الضرر, إذا تم استيفاء شروط معينة، فسيكون هناك افتراض قابل للدحض للسببية بين خطأ المدعى عليه والأضرار الناجمة عن نظام الذكاء الاصطناعي[٢٧]. كما تتجاوز المسؤولية المساءلة القانونية وتشمل الالتزامات الأخلاقية. إنها تنطوي على واجب ضمان تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل عادل وشفاف ودون التسبب في ضرر. تشمل المسؤولية مراحل التطوير والنشر، وضمان تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية، مثل احترام الخصوصية، ومنع التحيز، وضمان أن قرارات الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير ومبررة. المسؤولية هي مفهوم أوسع، غالبًا ما يسترشد بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية، ويمكن تقاسمها بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المطورين والمستخدمين والهيئات التنظيمية[٢٨].

وعليه فان مسؤولية المالك او المنتج الجنائية يمكن نظرها من خلال الاتي :

أ- ان مفهوم الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى أطر قانونية تتناول مسؤوليات مطوري الذكاء الاصطناعي ومشغليه ومستخدميه .

ب- يمكن اسناد المسؤولية الجنائية للمستخدمين عن اضرار الذكاء الاصطناعي على مفهوم المسؤولية التبعية، حيث يمكن تحميل الفرد أو الشركة المسؤولية عن

الأفعال الإجرامية التي يرتكبها موظفوها إذا كانت الجريمة مرتبطة بمسار أعمال الشركة وبقصد إفادة الشركة منه، إن فرض ظهور التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات المتقدمة، يمثل تحديات فريدة لإطار المسؤولية الجنائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي واستقلاليتها، تنشأ أسئلة حول مساءلتها في حالة التورط في أنشطة إجرامية.

الخاتمة

اولا: الاستنتاجات

١. إن التقاطع بين الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية في دول العالم يمثل مشهدًا معقدًا ومتطورًا يتطلب دراسة متأنية من الخبراء القانونيين وصناع السياسات وخبراء التكنولوجيا.

٢. مع استمرار تقدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فإن تورطها في الأنشطة الإجرامية يفرض آثارًا وتحديات قانونية كبيرة تتطلب استجابات استباقية وقابلة للتكيف .

٣. إن إسناد المسؤولية الجنائية إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي يثير أسئلة أساسية حول النية والمساءلة والمسؤولية الأخلاقية للجهات الفاعلة البشرية. إن غياب الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يزيد الأمور تعقيدًا، مما يستلزم فحصًا دقيقًا لأدوار ومسؤوليات مطوري الذكاء الاصطناعي ومشغليه ومستخدميه في الأعمال الإجرامية التي يقودها الذكاء الاصطناعي .

٤. إن الأطر الأخلاقية التي تعطي الأولوية للشفافية والإنصاف والمسؤولية في تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره ضرورية لمنع إساءة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عمدًا لأغراض إجرامية .

٥. ان المشرع العراقي لم يقم بإصدار تشريعات تتناسب مع التطورات الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي التي فرضت نفسها في مجال التعليم والصحة وغيرها .

٦. يعد الاتحاد الاوروبي الابرز تقدماً في تنظيم الذكاء الاصطناعي كونه قد اصدر تشريعات متعددة في مجال تنظيم المسؤولية الجنائية عنها .

ثانياً: التوصيات

١. تتطلب التحديات في إسناد المسؤولية الجنائية إلى الذكاء الاصطناعي في الهند نهجًا متعدد الأوجه يشمل الاعتبارات القانونية والأخلاقية والتكنولوجية. يجب على النظام القانوني أن يتعامل مع استقلالية خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإيجاد طرق مبتكرة لإثبات النية والمسؤولية في الجرائم التي يقودها الذكاء الاصطناعي .

٢. لضمان المحافظة على المصالح المحمية، ينبغي توجيه الجهود نحو الحد من التحيزات في خوارزميات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في ارتكاب الجرائم وإنفاذ القانون، وإصدار الأحكام. والشفافية والقدرة على التفسير في أنظمة الذكاء الاصطناعي أمران بالغا الأهمية لضمان أن تكون الأدلة التي يقودها الذكاء الاصطناعي المقدمة في المحكمة أصلية وموثوقة، والحفاظ على مصداقية العملية القانونية.

٣. ان لانتشار السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتغلغلها في مختلف جوانب الحياة، مع عدم وجود تشريع يحمي المجتمع من مثل هذه الجرائم، وهذا يتطلب سن تشريعات لتنظيم إنتاج وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، للوصول إلى تصور قانوني يسمح بالمساءلة الجنائية.

٤. دعوة المشرع العراقي لاصدار قانون خاص بالذكاء الاصطناعي يناقش بين طياته مواجهة الجرائم الناشئة عن استخدامه بما يعالج حماية المصالح المعتبرة الجديرة بالحماية .

٥. ندعو المشرع العراقي الى تعديل قواعد المسؤولية الجزائية في قانون العقوبات عن طريق ادخال مسؤولية مالك الذكاء الاصطناعي او مستخدمه .

٦. اصدار قانون جرائم المعلوماتية لما له من اثر واضح في ملاحقة هذه الجرائم ومن بينها جرائم الذكاء الاصطناعي .

المصادر

اولا: الكتب

١. أبو بكر محمد , دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠٢١ .
٢. أبو بكر محمد الديب، التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي العام ـ منظومة الأسلحة ذاتية التشغيل نموذجًا، دار النهضة العربية، عام ٢٠٢١ .
٣. أشرف جابر سيد، الجوانب القانونية لمواقع التواصل أُجتماعي، مشكلات الخصوصية وحرية التعبير والملكية الفكرية والإثبات مع التركيز على موقعي فايسبوك وتوتير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣ .
٤. سليمان عبد المنعم, النظرية العامة لقانون العقوبات " دراسة مقارنة ", د ط, لبنان, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٣ .
٥. السيد أحمد عيسى، التشخيص الرقمي لحالة الإنسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقا للائحة الأوربية العامة لحماية البيانات لعام ٢٠١٦، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،٢٠١٩ .
٦. عائشة بنت بطي، مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء لاصطناعي، دبي الذكية، الأخلاقيات، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩ .
٧. عبد الله، موسى و بلال، أحمد حبيب, الذكاء الاصطناعي: ثورة في تقنيات العصر, المجموعة العربية للتدريب والنشر, القاهرة, ٢٠١٩ .
٨. عبد النور، عادل، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، الناشر مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥ .
٩. فخري عبد الرازق الحديثي, د . خالد حميدي, الزغبي, شرح قانون العقوبات " القسم العام ", ط٢, عمان, مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٠ .
١٠. كامل السعيد, شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني " دراسة مقارنة ", د ط, دائرة المكتبة الوطنية, عمان, ١٩٩٨ .
١١. محمد حماد, الهيتي, الخطأ المفترض في المسؤولية الجنائية, ط١, لبنان, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٥ .

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. أصالة رقيق، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة أنشطة المؤسسة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر،٢٠١٤-٢٠١٥ .

٢. فاتن عبدالله صالح، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ـ كلية الأعمال ـ قسم إدارة الأعمال، عام ٢٠٠٩ .

٣. موسى عمري، بلال ويس، ا ثار القانونية المترتبة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كمية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة زياف عاشور، الجلفة - الجزائر، ٢٠٢٠ .

ثالثا: البحوث الجامعية

١. احمد فتحي الخولي، المسؤولية المدنية الناتجة عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، الديب فيك نموذجاً، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد٣٦، أكتوبر، ٢٠٢١ .

٢. بوخلوطة نسرين، الحق في النسيان الرقمي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد ١٤ .

٣. حمد ربيع أنور فتح الباب، الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، جامعة المنصورة ـ كلية الحقوق، والمنعقد في فترة ٢٣، ٢٤ مايو ٢٠٢١ .

٤. حوراء موسى، التنظيم التشريعي لاستخدامات الطائرة من دون طيار والروبوتات، معهد دبي القضائي ـ مجلة المعهد، العدد رقم ٢١، أبريل ٢٠١٥ .

٥. عبد الرزاق وهبه سيد احمد محمد، المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، عدد ٤٣، ٢٠٢٠ .

٦. عبدالوهاب مريم، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة القانون وعلوم البيئة، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢٣ .

٧. عماد عبد الرحيم الدحيات، "نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٨، عدد ٥، ٢٠٠٩ .

٨. عمرو طه بدوي محمد، «النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي الإمارات العربية المتحدة كأنموذج، دراسة تحليلية مقارنة لقواعد القانون المدني للروبوتات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠١٧ ومشروع أخلاقيات الروبوت الكوري»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٠ .

٩. القوصي، همام، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني - دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي-، مجلة جيل المحكمة للأبحاث القانونية المعمقة المحكمة، مركز جيل للبحث العلمي JILRC، طرابلس، لبنان، العدد ٣٥، سبتمبر ٢٠١٩ .

١٠. كوثر منسل، وفاء شناتلية، «إثبات الخطأ الطبي في مجال الجراحة الروبوتية - نظام دافنشي نموذجا-»، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني عبئ إثبات الخطأ الطبي المرفقي في المؤسسات العمومية للصحة وتطبيقاته القضائية في الجزائر، ٣ جوان ٢٠٢١ .

١١. محمد السعيد السيد محمد، نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار نظم الذكاء الاصطناعي غير المراقب، المؤتمر الدولي السنوي العشرون، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٢١ .

١٢. محمد ربيع أنور فتح الباب، الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية

والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، جامعة المنصورة ـ كلية الحقوق، والمنعقد في فترة ٢٣، ٢٤ مايو ٢٠٢١ .

١٣. محمد عرفان الخطيب، «المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي...إمكانية المساءلة؟ دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، عدد ١، ٢٠٢٠ .

الهوامش

[١] د. فخري عبد الرازق الحديثي, د . خالد حميدي, الزغبي, شرح قانون العقوبات " القسم العام ", ط٢, عمان, مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٠, ص ٢٧٦ .

[٢] د . كامل السعيد, شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني " دراسة مقارنة ", د ط, دائرة المكتبة الوطنية, عمان, ١٩٩٨, ص ٥٤٥_٥٤٨ .

[٣] د . محمد حماد, الهيتي, الخطأ المفترض في المسؤولية الجنائية, ط١, لبنان, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٥, ص٢٥_٣٠ .

[٤] د . سليمان عبد المنعم, النظرية العامة لقانون العقوبات " دراسة مقارنة ", د ط, لبنان, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٣, ص ٦٩٠_٦٩٣ .

[٥] عبدالوهاب مريم, المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي, بحث منشور في مجلة القانون وعلوم البيئة, المجلد ٢, العدد ٢, ٢٠٢٣, ص ٦٨٠ .

[٦] موسى عمري، بلال ويس، ا ثار القانونية المترتبة عن استخدام الذكاء الاصطناعي, رسالة ماجستير مقدمة إلى كمية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة زيان عاشور, الجلفة - الجزائر،٢٠٢٠, ص ١٤ .

[٧] عبد النور، عادل، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، الناشر مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥, ص ٧.

[٨] أبو بكر محمد الديب، التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي العام ـ منظومة الأسلحة ذاتية التشغيل نموذجًا، دار النهضة العربية، عام ٢٠٢١, ص ٣٢ .

[٩] أشرف جابر سيد، الجوانب القانونية لمواقع التواصل أجتماعي، مشكلات الخصوصية وحرية التعبير والملكية الفكرية والإثبات مع التركيز على موقعي فايسبوك وتوتير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣, ص ٥١ .

[١٠] أصالة رقيق، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة أنشطة المؤسسة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر،٢٠١٤-٢٠١٥

[١١] ٣٩. حمد ربيع أنور فتح الباب، الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، جامعة المنصورة ـ كلية الحقوق، والمنعقد في فترة ٢٣، ٢٤ مايو ٢٠٢١, ص ٧٦ .

[١٢] ٤٠. حوراء موسى، التنظيم التشريعي لاستخدامات الطائرة من دون طيار والروبوتات، معهد دبي القضائي ـ مجلة المعهد، العدد رقم ٢١، أبريل ٢٠١٥, ص ٢٢ .

[١٣] ٦٦. السيد أحمد عيسى، التشخيص الرقمي لحالة الإنسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقا للائحة الأوربية العامة لحماية البيانات لعام ٢٠١٦، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،٢٠١٩

[14] عائشة بنت بطي، مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء لاصطناعي، دبي الذكية، الأخلاقيات، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩

[15] عبد الرزاق وهبه سيد احمد محمد، المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، عدد ٤٣، ٢٠٢٠

[16] عماد عبد الرحيم الدحيات، "نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد، ٠٨، عدد ٠٥، ٢٠٠٩

[17] يشرف المكتب الأوروبي للذكاء الاصطناعي، الذي تأسس في فبراير ٢٠٢٤ داخل المفوضية، على إنفاذ قانون الذكاء الاصطناعي وتنفيذه مع الدول الأعضاء. ويهدف إلى خلق بيئة تحترم فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي كرامة الإنسان وحقوقه وثقته. كما يعزز التعاون والابتكار والبحث في مجال الذكاء الاصطناعي بين مختلف أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، يشارك في الحوار والتعاون الدوليين بشأن قضايا الذكاء الاصطناعي، مع الاعتراف بالحاجة إلى التوافق العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي. من خلال هذه الجهود، يسعى المكتب الأوروبي للذكاء الاصطناعي إلى وضع أوروبا في موقع الريادة في التنمية الأخلاقية والمستدامة لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

[18] عمرو طه بدوي محمد، «النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي الإمارات العربية المتحدة كأنموذج، دراسة تحليلية مقارنة لقواعد القانون المدني للروبوتات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠١٧ ومشروع أخلاقيات الروبوت الكوري»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٠

[19] فاتن عبدالله صالح، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ـ كلية الأعمال ـ قسم إدارة الأعمال، عام ٢٠٠٩

[20] احمد فتحي الخولي، المسؤولية المدنية الناتجة عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، الديب فيك نموذجاً، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد٣٦، أكتوبر، ٢٠٢١، ص ٧٥ .

[21] بوخلوطة نسرين، الحق في النسيان الرقمي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد ١٤، ص ٦٤ .

[22] القوصي، همام، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني -دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي-، مجلة جيل المحكمة للأبحاث القانونية المعمقة المحكمة، مركز جيل للبحث العلمي JILRC، طرابلس، لبنان، العدد ٣٥، سبتمبر ٢٠١٩، ص ٩٨ .

[23] كوثر منسل، وفاء شنانلية، «إثبات الخطأ الطبي في مجال الجراحة الروبوتية -نظام دافنشي نموذجا-»، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني عبئ إثبات الخطأ الطبي المرفقي في المؤسسات العمومية للصحة وتطبيقاته القضائية في الجزائر، ٣ جوان ٢٠٢١، ص ٦٥ .

[24] محمد السعيد السيد محمد، نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار نظم الذكاء الاصطناعي غير المراقب، المؤتمر الدولي السنوي العشرون، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٢١، ص ٧٦ .

[25] محمد ربيع أنور فتح الباب، الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية عن أضرار الروبوتات دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، جامعة المنصورة ـ كلية الحقوق، والمنعقد في فترة ٢٣، ٢٤ مايو ٢٠٢١، ص ٤٣ .

[26] محمد عرفان الخطيب، «المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي...إمكانية المساءلة؟ دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي»، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، عدد ١، ٢٠٢٠، ص ٥٤ .

[27] عبد الله، موسى و بلال، أحمد حبيب، الذكاء الاصطناعي: ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٨٩ .

[28] أبو بكر محمد , دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠٢١, ص ٣٢ .